إعلان المؤتمر الثاني للإعلام العربيّ
حول "الهيمنة الرقميّة العالميّة وسبل مجابهتها عربيّاً"
تونس : 13-14 يناير 2023

بمبادرة من اتحاد إذاعات الدول العربيّة، ومواصلة للجهود التي يبذلها في إطار جامعة الدول العربيّة ومجلس وزراء الإعلام العرب، للإسهام في وضع استراتيجيّة عربيّة مشتركة تهدف إلى مواجهة التحديات التي تطرحها الهيمنة الرقميّة العالميّة على الوطن العربي، انعقدت النسخة الثانية من مؤتمر الإعلام العربي بعنوان "الهيمنة الرقميّة العالميّة وسبل مجابهتها عربيّاً" في تونس يومي 13 و14 يناير 2023 برعاية معالي الدكتورة حياة قطاط القرمازي- وزيرة الشؤون الثقافيّة بتونس، وحضور معالي السيد محمد بوسليماني- وزير الاتصال الجزائري، ومعالي الوزير أحمد عساف- المشرف العام على الإعلام الرسمي الفلسطيني، ومعالي الأستاذ حسين زين، رئيس الهيئة الوطنيّة للإعلام بمصر، ومعالي الدكتور محمد صالح بن عيسى- الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربيّة، رئيس مركز تونس.

ترأس المؤتمر سعادة الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، رئيس اتحاد إذاعات الدول العربيّة والرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعوديّة، بحضور المهندس عبد الرحيم سليمان المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربيّة، وبمشاركة واسعة من الجهات المعنيّة بالنشاط الإعلاميّ في الوطن العربي، بمن في ذلك الرؤساء وكبار المسؤولين في الهيئات الإذاعيّة والتلفزيونيّة العربيّة العامة والخاصة، وممثّلو جامعة الدول العربيّة والاتحادات الإذاعيّة الإقليميّة والدوليّة والمهنيّون والأكاديميّون و الخبراء من الوطن العربيّ وخارجه، بالإضافة إلى شخصيّات إعلاميّة بارزة على المستويين العربيّ والدوليّ وممثّلي مصنّعي الأجهزة ومطوّري التطبيقات الرقميّة وغيرهم.

في الجلسة الافتتاحيّة رحّب المهندس الرحيم سليمان المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربيّة، بالحضور، معربا عن سعادته بتشريف ثلّة من الوزراء العرب، من تونس والجزائر ومصر وفلسطين هذا المحفل الإعلامي الكبير، ومشاركة نخبة من المسؤولين الفاعلين، وأهل الاختصاص في مجالات الإعلام والاتصال والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

وأكّد أنّ اتحاد إذاعات الدول العربيّة أراد من خلال بادرة إطلاق مؤتمر الاعلام العربي، والتي تعدّ الأولى من نوعها في تاريخ مسيرته، أن ينكبّ على دراسة أمّهات القضايا الآنيّة التي تواجه الإعلام العربي بسائر مكوّناته، ويتولّى تعميق النظر فيها بدقّة وإمعان، في ظرف أمست الحاجة فيه ملحّة للتداول والاستشراف.

وأضاف أنّ ما سيُكسب هذا المؤتمر أهمّيّة مضاعفة، هو أنّ الإعلان الذي سيتوّج أعماله، سيُعرض على اجتماع مجلس وزراء الإعلام العرب في شهر مارس/آذار القادم بدولة الكويت، الذي سيتولّى بعد مناقشة مُخرَجات هذا الإعلان والمصادقة عليه، رفعها في شكل توصيات إلى القمّة العربيّة المقبلة التي ستحتضنها المملكة العربيّة السعوديّة.

وبدورها رحّبت معالي الدكتورة حياة قطاط القرمازي وزيرة الشؤون الثقافيّة (تونس)، بالمشاركين في المؤتمر، وألقت كلمة أكدت فيها أنّ الحاجة اليوم أصبحت مُتأكّدة لِوضْع سياسات واستراتيجيات مُشْتركة في مُواجهة التحدّيات الكُبرى للعالم الرقمي وما تفْرضُه من تَعاون وتوْحيد التّوجُّهات وتشْبِيك الجُهود، خصوصا في مواجهة مُشكل تنْميط سُلوك الأفراد وإمكانيّة اسْتخدام العالم الرقمي كوسِيلة للْهيمنة الثقافيّة على الأفراد والمجتمعات، مبرزة أهميّة الصّلة بين الإعلامي والثقافي في توْجيه المحتوى الرّقمي ومُواجهة العُزْلة الثقافيّة والقَطيعة مع الهُويّة التي قد تُؤدّي لها المعرفة الرقميّة غير الواعية.

وأضافت أنّ تأْثير الهيْمنة الرّقميّة العالميّة في منطقتنا العربيّة بالغ السّطوة، ويتجلّى ذلك في كافّة القطاعات ومنها الإعلام، لذا لا بُدّ من وجود آلياتٍ فعّالةٍ يَسْهُل استخدامها في الواقع، وتطبيقها لمواجهة تلك الهيْمنة البالغة الخُطُورة باعتبارها تَطَالُ مخْتلف الفئات الاجتماعيّة، والعُمريّة، وبالخصوص النشء والأطفال.

وقدّم الأستاذ محمد بن فهد الحارثي رئيس الاتحاد، الرئيس التنفيذي لهيئة الاذاعة والتلفزيون السعوديّة مدخلا عاما للمؤتمر، ذكر فيه أنّ الإحصائيات المتزايدة أكدت خطورة الهيمنة الرقميّة التي تحكم التوجّهات والانقسامات السياسيّة والأيديولوجيّة، بالإضافة إلى تهديدها للبنية الثقافيّة والقيميّة للمجتمعات في كافّة مناطق العالم. فقط لوحظ ارتفاع في اشتراكات الفيديو عبر الإنترنت المدفوعة بنسبة 77٪ تقريباً بشكل سنويّ في العالم العربيّ خلال عام2020، لتصل

إلى ما يزيد قليلاً عن ستّة ملايين اشتراك في نهاية عام 2020. وقد بلغت الإيرادات الناتجة عن خدمات الفيديو بالاشتراكOTT في منطقة العالم العربيّ 350 مليون دولار أمريكيّ في عام 2020، بزيادة قدرها 55٪ عن عام2019.

كما أكد أنّ التحوّل الرقميّ حقّق الكثير، ولكن في الوقت نفسه كانت له تأثيرات جانبيّة عميقة عانت منها البلدان التي لم تساهم في التغيير واكتفت بجني ثمارها ومكاسبها، مضيفا أنّه، أسوة بما أقرّه الاتّحاد الأوروبيّ من حوكمة لنموذج الأعمال الخاصّة بعمالقة التكنولوجيا، فإنّه يتعيّن علينا في المنطقة العربيّة، العمل على استراتيجيّة تواجه تلك الهيمنة، ومعالجة المسألة ومناقشتها بوعي كامل، اعتبارًا لكونها ترتبط بجوانب متعدّدة، منها أمن البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعيّ (AI) واستخدام سحابات البيانات، بالإضافة إلى أمن الشبكات والخطاب الاجتماعيّ وتكيّف وسائل الإعلام التقليديّة.

وقال في هذا الإطار، إنّ اتّحاد إذاعات الدول العربيّة يؤمن بأنّ التفكير المشترك سيسمح لنا بتحديد أفضل المسالك للتقليل من التأثيرات الجانبيّة لهذه "الثورة الرقميّة" التي لا مفرّ منها، وكذلك الاستفادة من الفرص التي توفّرها، مضيفاً أنّ الاتّحاد بدأ بمواجهة هذه التحدّيات، حيث نظّم يوم 14 ديسمبر 2021 وفي إطار الدورة العاديّة 41 للجمعيّة العامّة بالرياض ندوة بعنوان " تعامل الإعلام العربيّ مع الإعلام الرقميّ العالميّ .كما واصل الاتّحاد بذل جهوده في إطار جامعة الدول العربيّة وتحديداً مجلس وزراء الإعلام العرب، حيث تمّ عرض تصوّر دراسة متكامل لوضع استراتيجيّة عربيّة مشتركة لمواجهة التحدّيات التي تطرحها وسائل الإعلام الرقميّة العالميّة.

ثمّ بدأت مداولات المؤتمر وامتدّت على مدار يومين وتناولت المحاور التالية (مرفق البرنامج):

اليوم الأوّل- 13 (يناير) كانون الثاني 2023 :

- المحور الأوّل: التحدّيات المطروحة في الوطن العربيّ
- المحور الثاني: جهود عربيّة
- المحور الثالث: تجارب عالمية، الخبرات العالميّة ومرئيّات شركات التكنولوجيا الرقميّة العالميّة

اليوم الثاني- 14 (يناير) كانون الثاني 2023:

- **المحور الرابع: خطّة العمل والاستراتيجيّة المقترح اتّباعها عربيّاً- في مجال المحتوى**
- **المحور الخامس: خطّة العمل والاستراتيجيّة المقترح اتّباعها عربيّاً- في المجالين التكنولوجيّ والتشريعيّ.**

وتوجّه معالي وزير الاتصال الجزائري الأستاذ محمد بوسليماني في ختام أعمال المؤتمر، بكلمة حيّا فيها اتحاد إذاعات الدول العربية على حسن اختياره لموضوع مؤتمر الثاني للإعلام العربي، وذكر أنه إزاء التحديات التي تفرضها الهيمنة الرقمية، بات من الحتمي علينا جميعا أن نقطع خطوات جديدة وجدّية للحدّ من الأضرار الناجمة عن تلك الظاهرة، داعيا إلى ضرورة وضع استراتيجية موحّدة في التعامل مع شركات التكنولوجيا الرقمية من كلّ الجوانب، خاصة ما تعلّق بالمحتوى الإعلامي، واتخاذ قرارات عربيّة مشتركة وسريعة.

التوجّهات والتوصيات

بناءً على تكليف مجلس وزراء الإعلام العرب اتحاد إذاعات الدول العربية بتقديمِ تصوّر كامل حول مقاربة عربيّة متكاملة وموحّدة لكيفيةِ تنظيمِ علاقاتِ الدولِ العربيةِ مع الفضاءِ الرقمي والشركاتِ الكبرى العاملة في هذا المجال،

وتنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الإعلام العرب، فقد خصّص اتحاد إذاعات الدول العربية برنامج المؤتمرِ الثاني للإعلامِ العربي الذي عُقد في تونس يومَيْ 13-14 يناير/ كانون الثاني 2023 في إطار فعاليّات جمعيّته العامّة (42) لبحثِ موضوع الهيمنة الرقمية العالميّة وسُبلِ مجابهتها عربيّاً، على أن تُرفعَ توصياتُ هذا المؤتمر إلى اجتماع وزراء الاعلام العرب بالكويت في شهر مارس/ آذار 2023 لاتخاذِ القرارات المناسبة بشأنها.

في ضوءِ الأوراقِ والمداخلاتِ القيّمة التي تمّ تقدُيمها خلالَ المؤتمر والمناقشاتِ المكثّفةِ التي تَلَت كلَّ جلسة، اتّخذت الجمعيّة العامّة ال 42 للاتحاد إذاعات الدول العربيّة التوجّهاتِ والتوصياتِ التالية لمجابهةِ هيمنة المنصّاتِ الرقمية العالميّة، وتقترح اعتمادَها من قِبل جامعة الدول العربية كأساسٍ لتنظيمِ القطاعِ الإعلامي الرقمي، مع التأكيد على معالجة هذه الإشكاليّات إقليميّاً وعلى النطاق العربيّ:

أوّلاً: في التعامل مع المنصّاتِ الرقميّةِ العالميّة:

- تطويرُ استراتيجيّةٍ متكاملةٍ وموحّدة للتعاملِ مع المنصّاتِ الرقميّة العالميّة، بناءً على دراسةِ أفضلِ النماذجِ الدوليّة في التعامل مع هذه الشركات.
- وضعُ دراسةٍ فنّيةٍ لجمعِ البياناتِ المطلوبة عن أنشطةِ الاقتصادِ الرقمي في المنطقة العربيّة وبناءُ قواعدِ بياناتٍ إلكترونيّةٍ متكاملةٍ تحتوي على المعلوماتِ والبياناتِ المتعلّقة بالأنشطة في مجال الاقتصاد الرقميّ لتحديد القيمة الفعليّة للأنشطة الإعلاميّة للمنصّات الرقميّة العالميّة في المنطقة العربيّة ككلّ، وعلى صعيد كلّ، دولة عربيّة، للوصول إلى النتائج الاقتصاديّة المرجوّة.

- أولويّةُ وأهميّةُ التركيز على تأطيرِ البعد التشريعي في تنظيم العلاقة القانونيّة مع المنصّاتِ الرقميّةِ العالميّة، من خلالِ آليّاتِ العملِ العربيّ المشترك، بتحرّكٍ عربيٍّ جماعيّ متزامنٍ ومنسّقٍ في الطرح، والوصول إلى إطارٍ تنظيميّ واضح، بما يحقّق معالجة المواضيع التالية:
  - إيجادُ آليّةٍ لتعويض وسائل الإعلام العربيّة المنتجة للمحتوى، بكافة أنواعه، عن الربح الماليّ الفائت الذي يذهب إلى المنصّات الرقميّة العالميّة من خلال منصّاتها وتطبيقاتها التي تعرض هذا المحتوى، ويؤثّرُ سلباً على الاستدامةِ الماليّة لوسائلِ الإعلام العربيّة.
  - إيجادُ آليّةٍ لتعويض الحكومات عن العوائدِ الضريبيّة الفائتة عمّا تجنيهِ المنصّاتُ الرقميّة من أرباحٍ من خلال نشاطاتها الإعلانيّة، مثلَ تسليعِ وبيعِ بياناتِ مستخدميها في المنطقةِ العربيّة للمعلنين. كخطوةٍ أولى في هذا الاتجاه، سيكون من الأساسيّ تحديدُ- وفقًا للمعايير الدوليّة- البياناتِ الشخصيةِ التي لا يمكنُ استغلالُها بأيّ حالٍ من الأحوال، وإجراءاتِ الحصول على موافقةِ المستخدمين لاستغلالِ البياناتِ الشخصيّةِ غيرِ الحسّاسة.
  - تحديدُ الحقوقِ والواجباتِ بين الدول والشركاتِ الرقميّة، كإلزامِ شركاتِ التواصل الاجتماعي بوضعِ آليّةٍ شفّافةٍ وواضحةٍ للكشف عن المبالغِ المستخلصة من المستخدمين بكلّ دولةٍ، أسوةً بعمليّةِ التحاسبِ الضريبيّ للشركات الخاصّة غيرِ الرقميّة.
  - إلزامُ شركاتِ التواصلِ الاجتماعي بالتصريحِ عن آليّةِ الحفاظِ على أمنِ وسريّةِ بياناتِ المستخدمين في أيّ دولةٍ، وإثباتِ عدمِ استخدامِها بطريقةٍ غير شرعيّةٍ وقانونيّة.
  - التأكيدُ على الشفافيّة في التعاملِ مع رصدِ المحتوى المسيء وتعريفِه بطريقةٍ واضحة، وتحديدُ الإجراءاتِ الوقائيّةِ للحدّ من انتشاره.
  - وضعُ وتفعيلُ قوانينَ محلّيةٍ مُلزمةٍ تضمن سرعةَ استجابةِ شركات وسائل التواصل الاجتماعي في حذفِ المحتوى المخالف للقوانين الوطنيّة، مثل الحثّ على العنف والكراهيّة، التفرقةِ والتمييز على أُسُسٍ عنصريّةٍ أو جندريّةٍ أو مناطقيّة، والأخبارِ المغلوطة والمضلِّلة، والمحتوى المنافي للأخلاق والآداب، والذي يؤثّرُ سلبًا على المجتمعات العربيّة خاصةً الأطفالِ والشباب، ويهدّدُ السلمَ الأهليّ وينشرُ الإرهابَ

والتطرّفَ الدينيّ والعقائدي، والجرائمِ الإلكترونيّة، مثلَ سرقةِ البيانات والابتزازِ والتحرّشِ الجنسي.

ثانياً: الإجراءات التحفيزيّة والإصلاحيّة على المستويات الدوليّة، الإقليميّة، والوطنيّة

العملُ على تنميةٍ إعلاميّةٍ شاملة تعزّزُ قدرةَ الصناعاتِ الرقميّةِ العربيّةِ وإداراتها على الابتكارِ، والنهوضِ بنوعيّةِ المحتوى والخدمات الإعلاميّة العربيّة، من خلال مجموعةٍ من الإجراءاتِ التحفيزيّةِ والإصلاحيّةِ على المستوى الوطني، تستهدف البيئةَ التشريعيّةَ الناظمةَ للعمل الإعلامي. يجبُ وضعُ الخططِ الوطنيّةِ في إطارِ الإستراتيجيّةِ الإقليميّةِ الموحّدة، وخاصّةً بالنسبةِ إلى بثّ وتوزيعِ المحتوى، وإقامةِ نظامٍ مشتركٍ لقواعد العمل، وذلك من خلال:

- المشاركةِ النشطة في المنتدياتِ الدولية حيث يدور النقاشُ حول حوكمةِ الإنترنت، ممّا يعملُ على إيصالِ الصوتِ العربي والاحتياجاتِ العربيّةِ إلى هذه المحافل، لمحاولة التأثيرِ على القراراتِ المستقبليّة وفقًا لمصالحِ المنطقةِ العربيّة.
- تطويرِ أنظمةٍ ضريبيّةٍ إقليميّةٍ متّسقةٍ ومتماسكة لمواجهة تآكلِ الوعاءِ الضريبي ونقلِ الأرباح، وإيجادِ حلٍّ لمواجهةِ التحدّياتِ الضريبيّةِ الناشئةِ عن التحوّلِ إلى الاقتصادِ الرقميّ.
- إدخالِ تعديلاتٍ على النظامِ الضريبي بالدول العربيّة ليشمل الشركاتِ التي ليس لها وجودٌ مادّي، ولاعتمادِ نظامٍ ضريبي قائمٍ على مدى وصول خدمةٍ رقميّةٍ معيّنةٍ واستخدامِها بين مواطني بلدٍ معيّن، بما يضمَنُ خضوعَها لقوانينِ الضرائبِ المحليّة، بحدّ أدنى مقترحٍ قدره 15٪. من أجل أن تكونَ قادرةً على القيامِ بذلك، تحتاجُ المنطقةُ العربيّة إلى بناءِ آلياتِ قياسٍ دقيقةٍ لتدفقاتِ الإيراداتِ من المنصّاتِ في كلّ بلدٍ معني.
- تحديثِ القوانين المنظّمة للعملِ الإعلامي، بما يواكب التغيّراتِ التقنيّة المتسارعة ويعالج أيَّ فَجَواتٍ تنظيميّةٍ نشأت بسبب التطوّراتِ التقنيّة. كذلك العمل على تحسين القوانين الإقليميّة المتعلقة بحقوق التأليف والنشر وحماية الملكيّة الفكريّة.
- استحداثِ تشريعاتٍ لأنشطةِ منصّاتِ الإنترنت في المجالِ الإعلامي تعادل تلك المطبّقةَ حالياً على وسائلِ الإعلام التقليديّة، وتشريع ترخيص النشاط التجاريّ الرقمي بالتعاون مع الجهاتِ

المختصّةِ في قطاعِ التجارة. كلاهما وفقًا لمبدأ "تكافؤ الفرص المشترك" بين المشغّلين النشطين في نفس المجال.

- رفع الوعي بحرّيةِ التعبيرِ والرأي، والتمييزِ بينها وبين مفهومِ خطابِ الكراهيّة.
- تحديدِ الآليّاتِ المناسبةِ لمكافحةِ انتشارِ المنشوراتِ الوهميّة والصورِ المحرّفة والأخبارِ الزائفة وخطابِ الكراهيّة، ولا سيّما على وسائلِ التواصل الاجتماعي، وخلقِ آليّاتِ تبليغٍ عمليّةٍ وفعّالة يمكنُ للأفرادِ استخدامُها عبر إنشاءِ مراصدَ رقميةٍ محليّة و/أو إقليميّةٍ مستقلّة مسؤوليّتها المراقبةُ وتلقّي ورصدُ شكاوى المحتوى، وإبلاغُ شركاتِ التواصل الاجتماعي بها لاتخاذِ إجراءاتٍ فوريّة.
- وضعِ الآليّاتِ المناسبة لمراقبة ومتابعة ما يتمُّ بثُّه من خلالِ منصّاتِ البثِّ التدفّقي مثلَ Netflix وشبيهاتها للمشاهدين العرب، وخاصّةً الأطفالِ والشباب.

ثالثاً: في تعزيزِ إنتاجِ المحتوى الرقمي العربي

لاستغلالِ القوةِ الفريدة للغةٍ مشتركةٍ بسوق يضم أكثرَ من 350 مليون شخص، يجبُ العملُ على تحديدِ استراتيجيّة تكامليّةٍ بين الدول العربيّة لتعزيزِ إنتاجِ المحتوى العربي المستهدِفِ للمنصّاتِ الرقميّة يكون على مستوى المنافسةِ القادمةِ من الخارج، وخاصّةً منها منافسة منصّاتِ الإنتاجِ والبثِّ والتوزيعِ العالميّة، والعمل على تطويرِ المحتوى الإعلاميّ العربي خصوصاً المعروض على المنصّات الرقميّة:

- تخصيصُ ميزانيّاتٍ لدعم صناعة المحتوى العربي الهادفِ والبنّاء.
- تخصيصُ عائداتِ أيّ تشريعٍ أو اتّفاقٍ يحصلُ مع المنصّاتِ الرقميّةِ العالميّةِ الكبرى العاملةِ في مجالِ الإعلام لصناديقَ وطنيةٍ لدعمِ الإنتاجِ المحلّي، والمؤسّساتِ الإعلاميّةِ العامّة والخاصّة للنهوضِ بهذه الوسائل وتطويرِها.
- مراعاةُ التغيّرِ الذي يطرأُ على أذواقِ الجمهورِ العربي وسلوكِهِ الاستهلاكي، والارتقاءُ بالجودةِ الفنيّةِ للأعمالِ المقدّمة.

- تقديمُ محتوىً دراميٍّ عربي يقدّمُ أفكاراً أصيلةً ومعاصرة، بعيداً عن الاقتباساتِ الحرفيّة للأفكارِ الأجنبيّة، وإنتاجُ محتوىً عربيٍّ أصلي يراعي القيمَ والعاداتِ والتقاليد، ومحتوىً رقميٍّ هادفٍ بقوالبَ مختلفة مثلَ الإنتاج الوثائقي عالي الجَودة.
- استغلالُ تقنيّاتِ التصويرِ والتوليفِ والمؤثّراتِ البصريّةِ الراقية في تقديمِ الأحداث والفعاليّات على الهواءِ مباشرةً بطريقةٍ جذّابةٍ ومشوّقة تجمعُ بين خصائصِ الترفيه والقالبِ المعلوماتي.
- تطويرُ محتوى المدوّناتِ الصوتيّةِ العربيّة (البودكاست)، مستغلّينَ القوّةَ الفريدةَ للغةٍ عربيةٍ مشتركة.
- الدعوةُ إلى عقدِ مؤتمرٍ عربي يخصّص عنوانُه ومحاورُه لمناقشةِ المحتوى الرقمي، ويُستضافُ فيه أبرزُ صنّاع المحتوى في المنطقةِ العربيّة.

رابعاً: في تطويرِ منصّاتِ المشاهدة حسبَ الطلب والبثِّ التدفّقي العربية

- ضرورةُ العملِ الجماعيّ من أجلِ إنشاءِ منصّةٍ أو عدّةَ منصّاتِ مشاهدة حسبَ الطلب ومواقعَ عربيّةٍ موازية للشبكاتِ العالميّة.
- تعزيزُ قدرةِ مؤسّساتِ الإعلامِ العربي على الابتكارِ وتحويلِ نفسِها إلى منصّاتٍ رقميّة.
- ضرورةُ التكاملِ بينَ منصّاتِ المشاهدةِ حسبَ الطلب والتلفزيون، والاستفادةُ منها كظهيرٍ إلكترونيٍّ لعرضِ المحتوى الإعلامي.
- ضرورة إلزام المنصّات العالميّة بتخصيص حد أدنى من المحتوى العربي ضمن المحتوى الذي تقدّمه في المنطقة العربيّة.

العمل على تحسين سعة وموثوقيّة الاتصال بشبكات بالإنترنت، وهذا غير مضمون في جميع أنحاء المنطقة العربية، ممّا يشكّل حائلاً دون وصول الجميع إلى الخدمات الإعلامية الرقميّة بمستوى ونوعيّة خدمة مقبولة.

- الاستفادة من خبرات بعض الدول العربية، وكذلك التجارب العالمية الرائدة من أجل رقمنة جميعِ المحتويات ذاتِ الصلة (المطبوعة والراديو والتلفزيون والسينما) باللغةِ العربيّة المنتَجة داخلَ المنطقة من أجلِ خلقِ تراثٍ مشتركٍ للعالمِ العربي، للمحافظةِ على هذا التراثِ ولجعلِه متاحًا لأجيالِ المستقبل. يمكنُ أن يمثّلَ هذا التراثُ في نهايةِ المطاف قاعدةً لمنصّةٍ إقليمية (أو لشبكةٍ من المنصّاتِ المحليّةِ التي تتبنّى بُنىً تحتيّةً تقنيّةً متناسقةً وأنظمةً قابلةً للتشغيلِ المتبادل).

يجبُ أن تركّزَ الخطوةُ الأولى في هذا الاتجاه على تجنّبِ تشتيتِ التراثِ السمعيّ البصريّ العربي، والحفاظِ على حقوقِ الملكيّةِ الفكريّة وملكيّتِها على المستوى الوطني، أو على الأقلّ داخلَ المنطقةِ العربيّة. بمجرّدِ فقدانِ هذا التراث، سيكونُ من المستحيلِ استعادتُه والاستفادةُ منه للمصلحةِ المشتركة.

خامساً: في تطوير العنصر البشري

- كان العالمُ التماثليُّ في الماضي متعدّدَ الأبعاد ومحدَّدَ المكانِ والزمان. بينما يكادُ يكونُ العالمُ الرقميُّ الجديد أحاديَّ البُعد بدونِ تحديدٍ للمكانِ والزمان، ممّا يجعلُ أنّ لا غنى عن إدراجِ برامجَ تربيةٍ إعلاميّة في المنظومةِ التعليميّةِ العربيّة تكونُ منسجمةً ومستدامةً ومرنةً في الاستجابةِ لتطوّراتِ صناعةِ الإعلام. يجبُ وضعُ مبادئَ توجيهيةٍ مشتركة لتعليمِ وتدريبِ الأطفالِ والشباب، والترويجُ لهذه المبادئ ليتمَّ اعتمادُها على المستوياتِ الوطنيّة.
- تنظيمُ دور الجامعات العربيّة ومؤسّسات البحثِ العربي للإسهام في تطوير خوارزميّاتٍ خاصّة تتعلّق بالأمنِ السيبراني، وإيجادِ منصّةٍ بحثيّةٍ عربيّة، لتشبيك الباحثين المهنيّين بأمن المعلومات، ورفعِ كمّ أو رصيد البحثِ العلمي إلى الأمام وجعلِ نتائجِ البحث العلمي قابلةً للتطبيق.
- تطويرُ أقسام الصحافة وكلّيّاتِ الإعلام لمناهجِها الأكاديميةِ لتشتملَ على مناهجَ تدعمُ تحسينَ كفاءةِ طلّابِ الإعلام فيما يتعلّقُ باستخدامِ التقنيّاتِ الرقميّة، وإنتاجِ المحتوى الرقميّ

والتفاعلي، وإدارةِ المنصّاتِ الرقميّة، وتطبيقاتِ الهواتف الذكيّة من خلالِ الاستعانةِ بالمحاضرات والدوراتِ التدريبيّة التطبيقيّة.

- بناءُ منظومةِ إعدادِ وتدريبِ وتطويرِ العاملينَ في إنتاجِ المحتوى الإعلامي، وخصوصاً الرقمي، على المستوياتِ المحليّةِ والعربيّة.
- تعزيزُ تدريبِ الصحفيّين والمبدعين الإعلاميّين العرب المحترفين على وسائلِ التواصلِ الاجتماعي واستخدامِ التقنيّاتِ الحديثة ونماذجِ الأعمالِ الجديدة من أجلِ الارتقاءِ بمهاراتِهم وتطوّرِهم المهنيّ المستمرّ. على وجهِ الخصوص، ينبغي تدريبُهم على كيفيّةِ الحفاظِ على الثقافةِ والهويّة والقِيَمِ الخاصّةِ بالمنطقة ليتمكّنوا من نقلِ ذلك عبرَ الوسائطِ الرقميّة.
- تحويلُ مؤسّساتِ الإعلامِ التقليدي الإقليميّة الحاليّة (وسائلُ الإعلامِ المطبوعة والتلفزيون والراديو...) إلى مؤسّساتٍ رقميّةٍ حديثة تتمتّعُ بمهاراتٍ إدارية مُناسبة، بما فيها خلق أدوار قيادية جديدة، مثل مسؤولي حماية البيانات وخبراء التقنيات الرقميّة.

سادساً: في حمايةِ البيانات والأمن السيبراني

من أجلِ تعزيزِ الثقةِ بالأدواتِ الرقميّة داخلَ المنطقةِ العربيّة. وفي سبيل خلقِ بيئةٍ رقميّةٍ آمنة، هناك العديد من التحدّياتِ التي يجبُ مواجهتُها وحلُّها:

- الدعوةُ إلى انضمامِ جميعِ الدولِ العربيّة إلى الدولِ الموقّعةِ على اتفاقيةِ مجلس أوروبا 108+ بشأنِ حمايةِ البيانات، ممّا يوفّرُ درجةً مناسبةً من الحمايةِ للبياناتِ الشخصيّة (وكذلك غيرِ الشخصيّة)، كأسرع طريقةٍ للحصولِ على حمايةٍ فوريّةٍ مقبولة.
- وضعُ قواعدَ قانونيّةٍ محدّدة في جميعِ دولِ المنطقة من أجلِ الوصولِ إلى إطارٍ قانونيٍّ مشتركٍ ومتماسك.
- صياغةُ معاهدةٍ عربيّةٍ لحمايةِ البياناتِ الشخصيّة.
- إنشاءُ جمعيةٍ عربيّةٍ للهياكلِ الحاميةِ للبياناتِ الشخصيّةِ بهدف التشاورِ والرقابةِ على حُسنِ تطبيقِ قواعدِ حمايةِ البيانات.

- إشراكُ جميعِ أصحابِ المصلحةِ في أنشطةِ الهيئاتِ التنظيميّة لحمايةِ البياناتِ وعمليّات الأمنِ السيبراني.
- منعُ إيواءِ بياناتِ المواطنين والدولِ العربيّة خارجَ فضائِهم السيادي، والتوجهُ إلى المنصّاتِ العالميّة والضغطُ عليها حتى تتمَّ حمايةُ البياناتِ العربيّة وطلبُ توطينها بالمنطقةِ العربيّة.
- إنشاء منصّاتٍ عربيّةٍ، مستضافة داخلَ المنطقةِ العربيّة، للخدماتِ الرقميّة، وتحديد مبادئ واضحة للخدمات السحابيّة للبيانات، ولكافّة الخدمات المتعلّقة بالبنية التحتيّة للإنترنت في المنطقة، بما يضمن أمن الشبكات، وسلامة مخزون البيانات، وحماية البيانات في المنطقة العربيّة.
- تحسينُ ربطِ الشبكاتِ والبُنى التحتيّة، والاستثمارُ في مراكزِ البياناتِ الكبرى، من أجلِ خلقِ البيئةِ التكنولوجيّةِ المناسبة لإنشاءِ حلولٍ ومنصّاتٍ إقليميّةٍ آمنةٍ ومأمونة.
- وضعُ وتنفيذِ خطةٍ استراتيجيّة تحقّقُ الاستقلاليّة التكنولوجيّة الإقليميّة، كما تقوم به بعضُ الدول والأقاليم في مجالِ الملاحةِ باستغلالِ الأقمارِ الصناعيّة مثلاً.
- استغلالُ التوجّهاتِ التكنولوجيّة الجديدة كالذكاءِ الاصطناعي لتوجيهِ مجالاتِ البحث والتطوير، ومساندةِ الاستثمار حتّى يقعَ إنتاجُ حلولٍ وخدماتٍ عالميّةٍ عربيّة وأخذُ الريادة.
- توعيةُ الطبقةِ السياسيّةِ بأهمّيةِ حمايةِ البيانات.
- تطويرُ ثقافةِ حمايةِ البيانات الشخصيّة للمجتمعاتِ العربيّة والإعلامِ العربي.
- توعيةُ المواطنين على الأمن السيبراني، من خلالِ الدوراتِ التثقيفيّةِ بالمدارسِ منذُ المستوياتِ الابتدائيّة.